Available online at http://aran.garmian.edu.krd

Aran Journal for Language and Humanities

https://doi.org/10.24271/ARN.2025.01-01-33

الأحكام الحديثية للألباني في كتابه(تمام المنة) - أحاديث الزكاة والترغيب في أدائها أنموذجاً- دراسة حديثية مقارنة

(بحث مستل من رسالة ماجستير)

سامان محمود درويش أحمد [١]

إبراهيم فتاح القره داغي [٢]

قسم الدراسات الاسلامية، كلية العلوم الاسلامية، جامعة السليمانية، إقليم كوردستان – العراق

Article Info

Received	**June , 2025**
Accepted	**July , 2025**
Published:	**August , 2025**

Keywords

الأحكام – الحديث – الألباني- تمام المنة

Corresponding Author

Mahmoodsaman06@gmail.com
ibrahim.qadir@univsul.edu.iq

الملخص:

يُعد محمد ناصرالدين الألباني من علماء الحديث المعاصرين، امتاز بكثرة تراثه العلمي وتحقيقاته القيمة في مواضيع شتى، زادت كتبه على المئتين، وهذا يدل على غزارة علمه وسعة إطلاعه، وله تحقيقات كثيرة على كتب حديثية، بحث فيها دراسة الأسانيد والمتون وفحصهما فحصاً دقيقاً، ثم أصدر الحكم عليها حسبما تبين له حقيقة الأمر، مؤيداً ما قاله الأقدمون ومخالفاً لهم أحياناً.

اختار الباحث واحداً من مؤلفات الألباني، وهو كتاب(تمام المنة في التعليق على كتاب فقه السنة للسيدسابق).

وقد حاول الباحث في بحثه أن يعرِّف بعض المصطلحات، وكتابة ترجمة الألباني وترجمة كتابه(تمام المنة).

قام الألباني في كتابه(تمام المنة في التعليق على كتاب فقه السنة) بإيراد أحكام الحديثية على بعض الأحاديث، ومن ضمنها أحاديث وجوب الزكاة والترغيب في أدائها، فقد تتبع الباحث ما أصدره الألباني من الأحكام الحديثية من أحكام وقارنه بغيره ونبه على أمور يتعلق بذلك، مسمياً دراسته (الأحكام الحديثية للألباني في كتابه (تمام المنة) - أحاديث الزكاة والترغيب في أدائها أنموذجاً - دراسة حديثية مقارنة.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله إلّا الله وحده لا شريك له وأنّ محمداً عبده ورسوله.

أما بعد ...

فإن علوم الحديث من أجل العلوم التي يتشرف المرء باشتغاله بها، ومعلوم أن السنة هي التي علمتنا كيف نفهم كلام ربنا، ولولاها ما عرفنا كيف نقيم أركان الدين، وقد حرصت أئمتنا منذ القديم العمل على صيانة الحديث من الدس والتحريف والكذب، ووضعوا قواعد لكي يُعرف من خلالها رتبة الحديث، والحكم عليه بما يليق به.

فالحكم على الحديث صحةً أو ضعفاً، هو ثمرة جهود المحدثين ليقدم للفقيه المستند الشرعي الذي يبنى عليه الحكم الفقهي.

وكان للألباني حظ وافر من هذا الجهد، إذ قدم للأحاديث تخريجات نافعة.

ومن بين كتبه التي تناولتِ الأحكام الحديثية، كتاب(تمام المنة)، والذي حاز اهتماماً كبيراً في الأوساط العلمية، إلا أن هناك حاجة ماسة لإجراء دراسة مقارنة، وتقييم الأحكام الحديثية الواردة فيه، لمعرفة دقتها وتوافقها مع منهجية علم الحديث.

مشكلة البحث:

وجاء هذا البحث ليجيب على مجموعة من أسئلة، منها:

١-التحقق من مدى صحة الأحكام الحديثية الواردة في الكتاب .

٢- ما هي معايير الألباني في حكمه على الحديث في كتابه(تمام المنة).

٣- هل انفرد الألباني عن المتقدمين والمتأخرين في أحكامه الحديثية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث فيما يأتي:

١- أول بحث يكتب بهذه الطريقة المبينة في منهج البحث.

٢- تدقيق مسائل في الزكاة وتحقيقها، بما يغني المحتاج.

٣- عرض الجهود المبذولة فيما يتعلق بالموضوع في التصحيح والتضعيف.

٤- بيان منهج الألباني وقدرته على توظيف الأدلة وتقريراته التي تتعلق بالأحكام الحديثية في موضوع البحث.

٥- التعرف على مناهج بعض المحدثين.

٦- المكانة العلمية للألباني، وهذه المكانة تستحق أن تتناول بالبحث، يشكل هذا البحث إضافة نوعية لجهود الألباني في علم الحديث.

أهداف البحث:

إبراز مواضع الاتفاق والاختلاف بين منهج الألباني ومناهج بعض المحدثين من خلال تعقباته واستدراكاته الحديثية ومدى توافق هذه الأحكام مع القواعد المعتمدة في علم الحديث.

حدود البحث:

نظراً لطول كتاب(تمام المنة) للألباني، فقد اقتصرت على دراسة الأحكام الحديثية (أحاديث وجوب الزكاة والترغيب في أدائها)، دراسة مقارنة من الرواة والمرويات التي حكم عليها الألباني في كتابه(تمام المنة) دون التطرق إلى الجوانب الأخرى مثل الجانب الفقهي أو اللغوي أو الجوانب الأخرى.

الدراسات السابقة:

بَعْدَ البحث عن موضوع الدراسة من خلال شبكة الإنترنيت وسؤال أهل العلم والتخصص، لم أجد دراسة مستقلة تتناول الجانب الحديثي لكتاب(تمام المنة) للألباني، وانما وجدت بعض الكتب والبحوث التي تكلمت باختصار عن الألباني ومكانته وأرائه الحديثية بصورة عامة.

لذا ميزة هذا البحث فهو أول بحث يُكتب مستقلاً عن هذا الموضوع بفضل الله وتوفيقه، بمثل هذا التفصيل والاستيعاب.

أسباب اختيار الموضوع:

إن مما دعاني إلى اختيار هذا الموضوع هو:

١- رغبتي في دراسة الأحاديث وتخريجها وتحقيقها سنداً ومتناً.

٢- معرفة أُسلوب المحدثين والكشف عن منهجيتهم في النقد العلمي بصورة عامة ومنهج الألباني بصورة خاصة.

منهج البحث:

المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث يتلخص فيما يأتي:

لقد أعطيت لكل مطلب عنواناً، يدخل تحته خمس نقاط، الأولى: هو متن الحديث الذي نقله الألباني في كتابه(تمام المنة) ، الثانية: هو (تخريج الحديث عند الألباني)، رتبت مصادر التخريج بحسب وفاة المؤلفين، الثالثة: هو حكم الألباني على الحديث.

هذه النقاط الثلاث الأولى مرتبطة بكلام الألباني في كتابه(تمام المنة)، في بعض الأحيان ينقل الألباني تخريج الحديث أو الحكم على الحديث في مصادره الأخرى غير(تمام المنة) وقد أشرت إليه.
النقطتان الرابعة والخامسة هما دراستي على كلام الألباني في النقاط الثلاث الأولى.
الرابعة: هو دراسة الحديث أو الأثر ، في البداية كملت تخريج الحديث إذا لزم الأمر، ثم كتبت (وأخرجه غير من ذكره الألباني فلان و....) ثم بعد ذلك تحدثت عن طرق الحديث، وعلى مدار الحديث ، ومن صحح الحديث ومن ضعفه، وإذا كان الحديث ضعيفة كتبت عن علة الحديث.
والذي رأيته في الأحاديث في هذا الكتاب(تمام المنة)أن أكثر الأسباب في علة الحديث هو من قِبَل الراوي(السند) وليس المتن، لذلك كتبت رأي العلماء على الراوي، فإذا كان هناك خلاف حول الراوي فقد نقلت أولاً رأي من وثقه ثم بعد ذلك رأي من ضعفه، ذكرت رأيهم حسب سن وفياتهم (قدمت رأي من مات قبل الآخر)، ثم كتبت بعد ذلك تلخليص وترجيح الباحث على الراوي.
وأخيراً وفي النقطة الخامسة ذكرت الحكم على الحديث بالإختصار.

هيكل البحث:

قسمت هذا البحث على مبحثين على النحو الآتي:
المبحث الأول: تعريف مفردات البحث.
المبحث الثاني: أحاديث وجوب الزكاة والترغيب في أدائها.

المبحث الأول: تعريف مفردات البحث:

المطلب الأول: تعريف الأحكام:

لغةً: الأحكام في اللغة جمع الحكم، وهو يطلق على العلم والفقه والقضاء بالعدل وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ، ولهذا قيل للحاكم حاكم لأنه يقضي بالعدل ويمنع الناس من الظلم(ابن منظور،١٤١٤ هـ، لسان العرب ،ج١٢،ص١٤١)، ويأتي بمعنى المنع والرد، كما قال ابن فارس:" الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع"(ابن فارس ، ١٣٩٩هـ ، معجم مقاييس اللغة، ج٢، ص٩١).
اصطلاحاً: اختلف تعريفه باختلاف مسالك العلماء.
عند الفقهاء: هو مدلولُ خِطابِ الشرعِ"(ابن النجار الحنبلي ، ١٤١٨هـ، شرح الكوكب المنير، ج١، ص٣٣٣)، فهو يشمل الأحكام الخمسة (الواجب، السنة، الحرام، المكروه، الحلال).
أما عند الأصوليين: فعرفه سيف الدين الآمدي بأنه:" خطابُ الشارعِ المفيدُ فائدة شرعية"(الآمدي، ١٤٠٢ هـ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج١، ص٩٦)، وهذا التعريف ورد عليه اعتراضات، ومن ذلك أن الغيبيات مُفيدةٌ فائدة شرعية ولكنه ليس بحكم.
ومن التعريفات التي اختارها الأصوليون:" هو الخطاب المتعلق بأفعال المكلَّفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع..."(الشوكاني، ١٤١٩هـ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ج١، ص٢٥)، وهذا يوافق تعريف الفقهاء للحكم الشرعي إذ يعنون بالحكم الأثر الذي يترتب على الدليل كالوجوب والحرمة، فيعنون دليل الحكم هو النص(الآية أو الحديث)، مثلاً قول الله تعالى(...كُتِبَ عَلَيكُمُ الصيام...)، سورة البقرة [١٨٣]، الآية هو الحكم عند الأصوليين، أما عند الفقهاء فيعنون بالحكم الأثر الذي يترتب على الآية وهو وجوب الصيام.

المطلب الثاني: تعريف الحديث:

لغةً: والحديث يُجمَعُ على الأحاديث على غير القياس كقطيع وأقاطيع(ابن منظور، المصدر السابق، ج٢، ص١٣٣)، يأتي الحديث بمعنى" الجديد من الأشياء، وهو نقيض القديم(ابن منظور، المصدر السابق، ج٢، ١٣١)، ويأتي بمعنى الخبر، كما ذكره الفيروزآبادي (الفيروزآبادي، ١٤٢٦ هـ، القاموس المحيط، ص١٦٧)، وقال ابن حجر:" والخبر مرادف للحديث"(ابن حجر العسقلاني، ١٤٤٣هـ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص١٩٥)،وهذا المعنى الأخير هو المقصود من الدِراسة.
اصطلاحاً: والحديث في اصطلاح المحدثين عُرِّفَ بتعريفات كثيرة، عرّفه السخاوي بأنه:" ما أُضيف الى النبي(ﷺ) قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والنوم"(السخاوي، ٢٠٠١م، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ص٦١)، وعرفه الدهلوي بأنه:" قول النبي(ﷺ) وفعله وتقريره"(الدهلوي، ١٤٠٦هـ، مقدمة في أصول الحديث، ص ٣٣)، وعرفه أبو شُهبة بأنه:" أقوال النبي(ﷺ) وأفعاله وتقريراته وصفاته الخِلقية والخُلُقية..."(أبو شُهبة ، د.ت، الوسيط في علوم و مصطلح الحديث، ص١٥).

المطلب الثالث: ترجمة الألباني(اسمه، ومولده، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته):

أولاً:اسمه: هو محمد ناصرالدين بن نوح بن نجاتي بن آدم، فاسمه مركب (محمد ناصرالدين)، كما هو عادة كثير من أهل العجم ويكنى بأبي عبدالرحمن، وهو اسم ابنه الأكبر، المعروف بالألباني وبه اشتهر، نسبة إلى ألبانيا موطن مولده(عبد الرحمن بن محمد بن صالح العيزري، د.ت، ١٤٢٥هـ، جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية، ص٣٣).

ثانياً: مولده: ولد الألباني في عام(١٣٣٢هـ)، الموافق عام (١٩١٤م) في مدينة(أشقوردة) عاصمة ألبانيا في ذلك الوقت(محمد إبراهيم الشيباني، د.ت، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، ص٤٤).

ثالثاً: شيوخه: لم يشتهر الألباني بكثرة الشيوخ، بل اعتمد في تحصيل العلم على القراءة والبحث والمطالعة، فمن شيوخه: والده الحاج نوح بن آدم نجاتي الألباني، محمد سعيد البرهاني، ومحمد راغب الطباخ(محمد مصطفى المجذوب، د.ت، علماء ومفكرون عرفتهم، ج١، ص٢٨٨).

رابعاً: تلاميذه: نظراً لأن الألباني طلب العلم منذ صغره، وقد كان من المعمَّرين حيث قارب التسعين، يكون عدَّ تلاميذه شبه مستحيل لأنه بعد أنْ إشتهر في هذا الفن، قصده الناس من مختلف بقاع الأرض، ومن أبرز الطلاب الذين استفادوا منه: محمد جميل زينو، مشهور حسن آل سلمان، وهو من أبرز تلاميذ الألباني، حجازي محمد شريف(أبو إسحاق الحويني) وغيرهم(إياد محمد الشامي، ١٤٣٠هـ، آراء الإمام الألباني، ص ٦٩- ٧٣).

خامساً: مؤلفاته: لقد وهب الله سبحانه وتعالى الألباني ملكة في التأليف وبُعداً عن التقليد، امتاز بكثرة تراثه العلمي وتحقيقاته القيمة في مواضيع شتى، وقد زادت كتبه على المئتين، تنوعت مؤلفاته في الحديث والفقه، فمنها: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، تحوي(٤٠٣٥) حديثاً في سبعة مجلدات، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة،تحوي(٧١٦٢) حديثاً، وكتابه (تمام المنة) في التعليق على كتاب فقه السنة وهو محور بحثي(د.أبو شادي إبراهيم الصادق، د.ت، إختيارات فقهية للإمام الألباني، ص ٢١-٣١)

سادساً: وفاته: بعد أن قضى الألباني عمره في خدمة السنة، أصيب في الأيام الأخيرة من عمره بأمراض مؤلمة، توفي في مدينة عمان (عاصمة الأردن) في عصر يوم السبت ٢٢ جماد الآخرة(١٤٢٠هـ) موافق(١٩٩٩م)، عن عمر ناهز الثامنة والثمانين،(عصام بن موسى، د.ت،محدث العصر الإمام محمد ناصرالدين الألباني كما عرفته، ص١٧).

المطلب الرابع: التعريف بكتاب(تمام المنة)في التعليق على كتاب فقه السنة:

أولاً: اسم الكتاب: سمى الألباني كتابه بـ (تمام المنة في التعليق على فقه السنة)، نص عليه في مقدمة كتابه(الألباني، ٢٠٠٥م ،تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص١٤)، وهي تقع في مجلد واحد بالطبعة المتداولة الآن، وعدد صفحاته تصل الى(٤٧٢)صفحة تقريباً.

ثانياً:موضوع الكتاب: هو عبارة عن استدراكات وتعقيبات الألباني على كتاب فقه السنة للسيد سابق(وهو كتاب فقهي وحديثي)، وأكثر استدراكاته عليه حديثية، وقد ذكر في مقدمة الكتاب أكثر من خمس عشرة قاعدة حديثية وفقهية، وتكلم على كل قاعدة ثم بدأ بتعقباته على أحاديث الطهارة ثم أحاديث الصلاة ثم الزكاة والصيام، ولم يكمل كتابه فقد وافته المنية قبل إتمام كتابه.

ثالثاً: سبب تأليف الكتاب: إن للعلماء في مؤلفاتهم أسباباً ودوافعَ، ذكر الألباني في مقدمة كتابه(الألباني، تمام المنة، المصدر السابق، ص١١) دوافع تأليفه، فذكر أن السبب لتأليف هذا الكتاب كان تلبية لرغبة كثير من طلاب العلم، حيث تُوُجِّهَتْ اليه أسئلة كثيرة عن المسائل والأحاديث الواردة في كتاب فقه السنة للسيد سابق من الذين وجدوا في كتاب (فقه السنة) للسيد سابق بحراً مليئاً بالدرر العلمية الفريدة؛ إلا أنه بحاجة إلى تحلية بالزينة الحديثية، فاستجاب الألباني لإقتراحاتهم وأسئلتهم بتعقبه على الكتاب وتنزيهاً للكتاب من الأخطاء الفقهية والحديثية.

المبحث الثاني: أحاديث وجوب الزكاة والترغيب في أدائها:

يتضمن هذا المبحث مطلبين، خصصت المطلب الاول لحديث وجوب الزكاة، وهو يشمل حديثاً واحداً، أما المطلب الثاني فقد خصصته لأحاديث الترغيب في أداء الزكاة ، ويشمل ثلاثة احاديث، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

المطلب الأول: حديث وجوب الزكاة :

أولاً: متن الحديث:

عن علي كرم الله وجهه أن النبي(ﷺ) قال: ((إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ بِقَدْرِ الَّذِي يَسَعُ فُقَرَاءَهُمْ...)).

ثانياً: تخريج الحديث عند الألباني:

ذكر الألباني(الألباني، تمام المنة، ص٣٥٧)، أن الحديث أخرجه أبو عبيد(أبو عبيد، د.ت، الأموال، ص٧٠٩)، والطبراني في معجمه الصغير(الطبراني، ١٤١٦ هـ، المعجم الصغير، ج١، ص٢٧٥)، واللفظ للطبراني.

ثالثاً: حكم الألباني على الحديث:

ذكر الألباني(الألباني، تمام المنة، ص٣٥٧، ٣٥٨) أن الحديث صح موقوفاً عن علي رضي الله عنه ولا يصح عنه مرفوعاً، وذكرأن الحديث مرفوعاً سنده ضعيف لوجود علتين، هما:

الأولى: ضَعْف الراوي(حارث بن سريج)، فذكر أنَّ المحدثين ضعفوه، منهم: ابن معين في رواية، والنسائي، وابن عدي، وموسى بن هارون.

الثانية: ضَعْف الراوي(ثابت بن محمد الزاهد)، ذكره البخاري في الضعفاء، وضعَّفه من قبل حفظه، وقال عنه ابن حجر: صدوق يخطئ.

رابعاً: دراسة الحديث:

الحديث رواه دُلَيْل بن إبراهيم بن دليل الاصبهاني عن محمد بن عيسى أبو عبد الله المقري عن ثابت بن محمد عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن حارث بن سريح المنقري عن أبي جعفر بن محمد بن علي، عن محمد ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه.

قال الباحث: تعقبت اسم الراوي (حارث بن سريج) فما وجدته في المعجم الكبير والصغير للطبراني ، بل وجدت إسم الراوي (حرب بن سريج أو سريح) بالمهملة والجيم ، فذكره مسلم بن حجاج النيسابوري بالمهملة(سريح)(مسلم بن الحجاج النيسابوري، ١٤٠٤هـ، الكنى والأسماء، ج١، ص ٣٩١)، وذكره الحاكم الكبير (بالجيم)(الحاكم الكبير، ١٤٣٦هـ، الأسامي والكنى، ج٤، ص ١٤٠)، ووجدت اسم الراوي(حَرْب بن سُرَيْج) في حديث آخر، وهو حديث الشفاعة في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل(أحمد بن حنبل، ١٤٢٢ هـ، العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٢٧)، حيث روى أحمد بن حنبل الحديث عن حرب بن سريج عن أَبِي جعفر عن أَبيه عن جدِّه عن علي رضي الله عنه عن النَّبِي (ﷺ)، ولذلك فلعل الصواب هو (حرب بن سريج) وليس (حارث بن سريج) – والله أعلم-.

قال الباحث: اختلف على أبي جعفر في رفع الحديث ووقفه، حيث رواه حرب بن سريج المنقرِي وعبيد الله، كلاهما عنه به مرفوعاً، ورواه أبو عبد الله الثقفي عنه به موقوفاً.

وللرفع طريقان، هما رواية حرب بن سُرَيْج الْمِنْقَرِي وعبيد الله.

الطريق الأول: رواية حرب بن سريج المنقري، أخرجه الطبراني في معجمه الصغير(الطبراني، ١٤١٦ هـ، المعجم الصغير، ج١، ص٢٧٥) ، وأخرجه أيضاً الطبراني في معجمه الأوسط(الطبراني ، د.ت، المعجم الأوسط، ج٤، ص ٤٨).

اختلف المحدثون في حال(حرب بن سريج)، قال ابن أبي حاتم:" وثقه ابن معين، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي الحديث، ينكر عن الثقات"(ابن أبي حاتم، ١٢٧١هـ، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٥٠)، وقال ابن عدي: " ليس بكثير الحديث ... وأَرجو أَنَّه لا بأس به" (ابن عدي، ١٤١٨ هـ، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص٣٣٧)، وذكره ابن شاهين في الثقات(ابن شاهين، ١٤٠٤هـ، تاريخ أسماء الثقات، ص٧٣) ، وقال الدارقطني: " صالح"(البرقاني، ١٤٠٤هـ، سؤالات البرقاني للدارقطني، ص٢٥)، ووثقه الهيثمي(الهيثمي، ١٤٢٢ هـ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،ج٧، ص٥)، وقال ابن حجر:" صدوق يخطىء" (ابن حجر، ١٤٠٦هـ، تقريب التهذيب، ص١٥٥).

ومنهم من ضعفه، قال عنه البخاري:" فيه نظر"(البخاري، ١٤٤٠ هـ، التاريخ الكبير، ج٣، ص ٤١٦)، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال :" يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد"(ابن حبان، ١٤٢٠هـ، المجروحين، ج١،ص ٣١٨، ٣١٩).

الخلاصة: قال الباحث: توثيق الراوي(حرب بن سريج) مطلقاً معارض بقدح جماعة من النقاد، إذ قالوا :(ينكر عن الثقات، يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد)، وهذا جرح مفسر، والراجح في حاله أن ينزل إلى درجة الاعتبار ولا يترك، فلم يقل بذلك(بقول: فيه نظر) الا البخاري، وقوله في بعض الرواة (فيه نظر)معناه هو من المختلف فيه جرحاً وتعديلاً ، فقد ورد تعديلهم من أئمة متشددين كما ورد تضعيفهم، ومن هؤلاء الرواة، الراوي(حرب بن سريج).

أمَّا الراوي(ثابت بن محمد) فهو مختلف فيه، قال أبوحاتم الرازي:" صدوق"(ابن أبي حاتم، المصدر السابق،ج٢، ص ٤٥٨)، وذكره ابن حبان في الثقات(ابن حبان، ١٣٩٣هـ، الثقات، ج٨، ص١٥٨)، وقال ابن قطان (ابن القطان، ١٤١٧ هـ، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ج٥، ص٤٧)، والذهبي(الذهبي، ١٤١٣هـ، الكاشف، ج١، ص٢٨٣)، وابن حجر(ابن حجر، ١٤٠٦هـ، تقريب التهذيب، ص١٣٣): صدوق، وزاد ابن حجر وهو يخطئ.

ومنهم من ضعفه، فقال ابن حجر: " ذكره البخاري في الضعفاء وأورد له حديثا وبين أن العلة فيه من غيره "(ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص ١٤).

الخلاصة: الراجح في حال (ثابت بن محمد) توثيقه، لان أغلب النقاد وثقوه، كابن عدي، والخليلي، وغيرهم وأما تضعيفه فلعله يخطئ عن بعض الرواة كالثوري وغيره، وقد بيَّنهُ ذلك الذهبي، فقال:" ضُعِّفَ لغلطه عن الثوري وعدة"(الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص١٢١).

قال الباحث: لم يذكر الألباني حال كل من الراوي(دُلَيْل بن إبراهيم، ومحمد بن عيسى)في سند الحديث.

فالراوي(دُلَيْل بن إبراهيم):ذكره أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين(الأصبهاني ، ١٤١٢هـ، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ج٤، ص١٨٢)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان(أبو نعيم، ١٤١٠ هـ، تاريخ أصبهان، ج١، ص٣٦٧)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما الراوي(محمد بن عيسى) فهومختلف فيه، قال عنه أبو حاتم الرازي:"صدوق"(ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٨، ص٣٩)، وقال الحاكم الكبير:" حَدَّث عن مشايخه بما لم يتابع عليه"(الحاكم الكبير، ١٤٣٦ هـ، الأسامي والكنى، ج٥،ص١٦٣)، وضعفه الدارقطني (الدارقطني، ١٤٠٣ هـ، الضعفاء والمتروكون،ج٣، ص١٣١)، وابن الجوزي(ابن الجوزي، ١٤٠٦هـ، الضعفاء والمتروكون،ج٣، ص٨٩)، والذهبي(الذهبي، د.ت، المغني في الضعفاء، ج٢، ص٦٢٢)، وغيرهم.

الخلاصة: قال الباحث: بعد بحث طويل لم أقف على حال الراوي(دُلَيْل بن إبراهيم) لا جرحاً ولا تعديلاً وهو أحد أسباب ضَعف الحديث أيضاً لعدم معرفته، أما حال الراوي(محمد بن عيسى أبو عبد الله المقري) فقد ضعفه أكثر العلماء.

الطريق الثاني: رواية عبيد الله، أخرجه الخطيب البغدادي في ترجمة محمد بن سعيد البورقي(الخطيب البغدادي، ١٤٢٢ هـ، تاريخ بغداد، ج٣، ص٢٤٤) ، ومن طريقه أخرجه ابن جوزي(ابن الجوزي، ١٤٠١هـ ، العلل المتناهية، ج٢، ص١) ، فالبورقي مشهور بالوضع، وهو وضاع، كما ذكره الحاكم(النيسابوري، ١٣٣٩ هـ، تلخيص تاريخ نيسابور، ص٥٥).

طريق الوقف: أخرجه أبو عبيد(أبو عبيد، المصدر السابق، ص٧٠٩)، وسعيد بن منصور(سعيد بن منصور ، ١٤١٧هـ، سنن سعيد بن منصور ، ج٥، ص١٠٧- ١٠٩)، والبخاري(البخاري، ١٤٤٠ هـ، التاريخ الكبير، ج٢،ص٣٩٩)، والبيهقي(البيهقي، ١٤٣٢ هـ، السنن الكبرى، ج١٣، ص٤٢٢).

جميعهم رَوَوا الحديث عن طريق(أَبِي شِهَابٍ الْحَنَّاطِ)عن أبي عبدالله الثقفي عن أبي جعفر عن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

تكلم العلماء على رواة هذا الطريق، فالراوي(أبو شِهَابٍ الحنّاط)، وثقه ابن سعد(ابن سعد، ١٤٢١هـ، الطبقات الكبرى،ج٨، ص ٥١٤)، وابن معين(ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٦، ص٤٢)، وقال أحمد:" مَا بحَديثه بَأْس"(أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٥٠٠)، ووثقه العجلي(العجلي، ١٤٠٥هـ، الثقات، ج٢،ص٤٠٦)، واحتج به البخاري ومسلم(الذهبي، ١٤١٢هـ، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص١٢١).

أما الراوي(أبو عبدالله الثقفي) فمن المحتمل أنَّه(أبيض بن أبان)، لأنه روى البخاري حديث علي رضي الله عنه في تاريخه الكبير بكلا الاسمين(أبيض بن أبان وأبو عبدالله الثقفي)(البخاري، ١٤٤٠ هـ، التاريخ الكبير ، ج٢، ص٣٩٩)، والبيهقي رواه باسم (أبيض بن أبان).

فالراوي(أبيض بن أبان)، ذكره ابن حبان في الثقات(ابن حبان، الثقات،ج٦،ص٨٥)،قال أبو حاتم الرازي):" ليس عندنا بالقوي" (ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٢،ص٣١٢)، وذكره البخاري والبيهقي بعد تخريجهما للحديث ولم يذكرا له جرحاً ولا تعديلاً، وضعفه الدارقطني(الدارقطني، ١٤٠٣ هـ ، الضعفاء والمتروكون، ج١،ص٢٥٩)، وابن الجوزي(ابن الجوزي، ١٤٠٦هـ، الضعفاء والمتروكون، ج١،ص٦٣)، والذهبي(الذهبي، ١٣٨٧ هـ، ديوان الضعفاء، ص٢٣).

ومن المحتمل أن يكون (أبو عبدالله الثقفي) رجلاً آخر ، فبعد بحث طويل لم أقف عليه.

أما باقي رجال الحديث فهم ثقات، وهم: أبو جعفر وهو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر، وهو تابعي ثقة، وثقه العجلي(العجلي، الثقات، ج٢،ص٢٤٩)، وابن حجر(ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٩٧)، وغيرُهما.

ومن رجاله أيضاً: محمد بن علي هو محمد بن الحنفية، فهو تابعي ثقة أيضاً، وثقه العجلي(العجلي، الثقات، ج٢، ص٢٤٩)، وابن حجر(ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٩٧)وغيرهما.

الخلاصة:جميع رواته ثقات، ما عدا الراوي(أبا عبد الله الثقفي)، وهو(أبيض بن أبان)، على الراجح فهو ضعيف، ضعفه جمع من الأئمة – والله أعلم بالصواب-.

خامساً: الحكم على الحديث:

الحديث من حيث السند ضعيف، لتضعيف بعض رواة سند الحديث، أما من حيث المعنى فهو صحيح، فقد أشار الألباني نفسُه إلى هذا(الألباني، ١٩٩٥م، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ج١،ص٢٨١)، فقال: إن في المال حقا سوى الزكاة ، فعلى الأغنياء حقوق أخرى غُير زكاتهم سنوياً، من الواجب عليهم القيام بها ، وإلا دخلوا في وعيد قوله تعالى(... والذين يَكنزونَ الذَّهَب والفِضَّةَ ولا يُنْفِقونها في سَبيلِ الله فَبشِّرْهُم بِعذاب أليم)، سورة التوبة [٣٤].

المطلب الثاني: أحاديث الترغيب في أداء الزكاة:

الحديث الأول:

أولاً: متن الحديث:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ (ﷺ)، إِنِّي ذُو مَالٍ كَثِيرٍ، وَذُو أَهْلٍ وَوَلَدٍ، وَحَاضِرَةٍ، فَأَخْبِرْنِي كَيْفَ أُنْفِقُ؟وَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) : تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِكَ، فَإِنَّهَا طُهْرَةٌ تُطَهِّرُكَ، وَتَصِلُ أَقْرِبَاءَكَ، وَتَعْرِفُ حَقَّ السَّائِلِ ...))

ثانياً: تخريج الحديث عند الألباني:

ذكر الألباني(الألباني، تمام المنة، ص ٣٥٨) أن الحديث أخرجه أحمد(أحمد بن حنبل، ١٤٢١ هـ، مسند أحمد بن حنبل، ج١٩، ص٣٨٦)، وزاد في موضع آخر(الالباني، ١٤١٢هـ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، ج٥، ص٢١٤) أخرجه الحاكم(الحاكم ، ١٤١١هـ، المستدرك على الصحيح ، ج٢، ص ٣٩٢)، واللفظ لأحمد.

ثالثاً: حكم الألباني على الحديث:

قال الألباني: " لم أر من صرح بتصحيح الحديث... والذين يصححونه يعتمدون على قولي المنذري والهيثمي: (ورجاله رجال الصحيح)، ونحو هذا لا يكفي في الحكم على الحديث بالصحة، ولا يلزم منه صحة الحديث، لاحتمال فَقد شروط أخرى من شروط الصحة، وحَكَمَ الألباني على الحديث بالضعف، بسبب وجود القطع في سند الحديث بين سعيد بن أبي هلال وأنس بن مالك (الألباني، تمام المنة،

ص٣٥٨)، وقال في موضع آخر:"صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي على ذلك"(الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ج٥، ص٢١٤).

رابعاً: دراسة الحديث:

قال الباحث:الحديث أيضاً أخرجه ابن زنجويه(ابن زنجويه، ١٤٠٦هـ، الأموال، ج٢، ص ٧٨٥) ، والحارث بن أبي أسامة(الحارث بن أبي أسامة، ١٤١٣هـ، مسند الحارث ، ج١، ص ٣٨٥)، والطبراني(الطبراني ، د.ت، معجم الأوسط، ج٨، ص ٣٣٨).

أخرجه(أحمد، والحارث بن أبي أسامة، والحاكم، والطبراني) عن طريق (ليث)، وأخرجه ابن زنجويه عن طريق(ابن لهيعة)، وروى (الليث وابن لهيعة) الحديث عن طريق (خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أنس بن مالك.

قال الباحث: أمَّا قول الألباني: لم أر من صرح بتصحيح الحديث، فقصده - والله أعلم- ما جاء في مسند أحمد، لأنه رواه أحمد عن (هاشم ابن القاسم عن ليث)وهذا الطريق يختلف عن طريق الحاكم فقد رواه عن طريق (الطَّيالسي عن ليث) وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

أما تعقب الألباني على قول المنذري والهيثمي:(رجاله رجال صحيح) بقوله:" هذا لا يكفي في الحكم على الحديث بالصحة، ولا يلزم منه صحة الحديث" ؛ فهو أقرب للصواب ، لأن هذه العبارة ليست لبيان صحة الخبر وإنما لبيان حال الرواة ، ولا يكفي في الحكم على الحديث على حال الرواة فقط، بل يحتاج إلى البحث والنظر من حيث الاتصال والانقطاع ونحو ذلك، كما قال ابن القيم:"وقد علم أَن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحته"(ابن قيم الجوزية، ٢٠١٩م، الفروسية، ج١، ص١٨٦).

وقد تكلم جماعة من المحدثين على حال الراوي (سعيد بن أبي هلال) في سند الحديث، حيث وثقه ابن سعد(ابن سعد، المصدر السابق، ج ٩، ص ٥٢١)، وقال أبو حاتم الرازي:" لا بأس به"(ابن أبي حاتم، المصدر السابق،ج٤، ص ٧١)، وذكره ابن حبان في الثقات(ابن حبان، الثقات، ج٦، ص٣٧٤)، وقال الساجي: " صدوق، كان أحمد بن حنبل يقول: ما أدري أي شيء حديثه، يخلط في الأحاديث"(مغلطاي، ٢٠١١ م، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٣، ص ٣٥٦)، وقال ابن حجر:" صدوق"(ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٢٤٢)، وقال ابن حزم:" ليس بالقوي "(ابن حزم، د.ت، المحلى بالآثار، ج٢، ص٣٥).

وأما رواية(سعيد بن أبي هلال) عن أنس ، فقد نص عليه غير واحد من الأئمة بأنها مرسلة، منهم: الأشبيلي(الأشبيلي ، ١٤١٦ هـ، الأحكام الوسطى، ج٢ ، ص١٨٤)، وابن حجر(ابن حجر ، ١٣٢٥هـ، تهذيب التهذيب ،ج٤، ص ٩٤)، والسخاوي(السخاوي، ١٤١٤ هـ، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج١، ص٤٠٨)، وغيرهم.

الخلاصة: قال الباحث: تبين لي بعد النظر والاستقراء وبعد جمع ما تقدم من أقوال أئمة الجرح والتعديل على الراوي(سعيد بن أبي هلال) أنه ثقة ، أما تضعيف أحمد له فقد انفرد به، وقال أحمد خلط، يعني يخلط في بعض الأحاديث ولم يقل اختلط ولم يتابع عليه، وقول ابن حزم: ليس بالقوي؛ لعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه كما ذكره ابن حجر(ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٤٢)، و أما روايته عن أنس بن مالك فلم أجد من أثبت سماعه.

خامساً: الحكم على الحديث:

ضعيف بسبب وجود الانقطاع في سند الحديث بين سعيد بن أبي هلال وأنس بن مالك، فروايته عنه مرسلة.

الحديث الثاني:

أولاً: متن الحديث:

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي (ﷺ)قال: ((ما خالَطَتِ الصَّدَقَةُ مالاً قَطُّ إلَّا أَهْلَكَتْهُ)).

ثانياً: تخريج الحديث عند الألباني:

ذكر الألباني(الألباني، تمام المنة، ص٣٥٩) أنَّ الحديث رواه الشافعي(الشافعي، ١٤٠٣ هـ ،الأُم، ج٢، ص٦٣)، وذكر في موطن آخر(الألباني، ١٤١٢هـ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، ج١١، ص١١٤، ١١٥) أخرجه الحميدي(الحميدي، ١٩٩٦م، مسند الحميدي، ج١، ص ٢٧٥)، وأحمد(أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال، ج٣، ص ٣٠٤)، والبزار(الهيثمي، ١٣٩٩هـ، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج١، ص٤١٨)، وابن عدي (ابن عدي، ١٤١٨ هـ، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٧، ص ٤٣١، ٤٣٢)، واللفظ للشافعي.

ثالثاً: حكم الألباني على الحديث:

ذكر الألباني أنَّ الحديث ضعفه جمع من العلماء، منهم: المنذري، والهيثمي، والمناوي وغيرهم، وأعلَّ الألباني سند الحديث لوجود علة واحدة وهو ضَعْف الراوي(محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي)، وقد تفرد بالحديث عن هشام بن عروة، ولم يرو عنه غيره، فذكر أنَّ العلماء اتفقوا على تضعيفه، منهم أبو حاتم وغيره(الألباني، تمام المنة، ص ٣٥٩- ٣٦٠).

رابعاً: دراسة الحديث:

الحديث غير من ذكره الألباني ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (البيهقي، ١٤٣٢ هـ، السنن الكبرى، ج٤، ص١٥٩) عن طريق الشافعي)، واخرجه البيهقي في شعب الايمان(البيهقي، ١٤٢٣هـ، شعب الايمان، ج٥، ص١٦٧،١٦٦)عن طريق عبد الله ابن أحمد بن حنبل، وأخرجه البغوي(البغوي، ١٤٠٣ هـ، شرح السنة، ج٥، ص٤٨٢)عن طريق الشافعي ايضاً.

قال الباحث: الحديث أيضاً أخرجه القضاعي (القضاعي، ١٤٠٧هـ، مسند الشهاب، ج٢، ص ١٠)، والبخاري في تاريخه الكبير(البخاري، تاريخ لكبير، ج١، ص ٥٠٤)، والترمذي(الترمذي ، ١٤٠٩هـ، العلل الكبير، ص ١١٠).

جميع طرق الشافعي جاء بلفظ:((لا تخالط الصدقة مالاً إلا أهلكته))، وغير طرق الشافعي جاء بلفظ:((ما خالطت الصدقة مالاً إلا أهلكته)).

الحديث رواه(محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي)، وروى محمد بن عثمان عن هشام بن عروة، كما قال البخاري:" لا أعلم أحداً رفع هذا الحديث عن هشام بن عروة غير الجمحي"(الترمذي، علل الترمذي الكبير، ج١، ص١١٠).

الحديث ضعفه جمع من العلماء، منهم: أحمد(أبوداود، ١٤٢٠ هـ، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود، ج١، ص٣٩٨)، والمقدسي (المقدسي، ١٤١٩ هـ، أطراف الغرائب والأفراد، ج٥، ص٤٨٥)، والعجلوني (العجلوني، ١٤٢٠هـ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ج٢، ص٢٢١)،ضعفوه لأجل محمد بن عثمان.

فالراوي(محمد بن عثمان) ما ذكره في الثقات إلا ابن حبان(ابن حبان، الثقات، ج٧، ص٤٢٤)، قال أبو حاتم :" منكر الحديث، ضعيف الحديث"(ابن أبي حاتم الرازي، المصدر السابق، ج٨، ص ٢٤)، وقال الدارقطني:" ليس بالقوي"(البرقاني ، المصدر السابق، ص٦٤)، وقال الذهبي:" لين الحديث" (الذهبي، ١٤١٣هـ، الكاشف ، ج٢، ص٢٠٠)، وضعفه البوصيري (البوصيري، ١٤٢٠ هـ، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ج٣ ، ص٨)، وابن حجر(ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٤٩٦).

الخلاصة: بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل ودراسة حال الراوي(محمد بن عثمان بن صفوان)، يتبين أنه ضعيف ولا يحتج به، وهو قول جمهور المحدثين، خلافاً لما قاله ابن حبان، فابن حبان مشهور بالتساهل خاصةً إذا انفرد في الحكم على الراوي.

خامساً: الحكم على الحديث:

ضعيف لأجل الراوي(محمد بن عثمان الجمحي) ، وقد ضعفه جمهور المحدثين، وتفرد بالحديث عن هشام بن عروة، ولم يروِ عنه غيره.

الحديث الثالث:

أولاً: متن الحديث:

عن عبد الله بن أبي أوفى أن رسول الله (ﷺ)كان إذا أتي بصدقة قال: ((اللهم صل عليهم)) وإن أبي أتاه بصدقة فقال:اللهم صل على آل أبي أوفى.

ثانياً: تخريج الحديث عند الألباني:

قال الألباني(الألباني، تمام المنة، ص٣٦٠):"الحديث في الصحيحين، البخاري(البخاري، ١٤٢٢هـ، صحيح البخاري، ج٢، ص ١٢٩)، و مسلم(مسلم، د.ت، صحيح المسلم،ج٣ ، ص ١٢١) ، وذكر الألباني في موضع آخر(الألباني، ١٤٠٥ هـ، إرواءالغليل، ج٣، ص٣٤٤- ٣٤٥) أخرجه الطيالسى(الطيالسي، ١٤١٩ هـ، مسند الطيالسي، ج٢، ص ١٦١)، وأحمد(أحمد بن حنبل، مسندأحمد، ج٣١، ص ٤٥٧)، وابن ماجة(ابن ماجة، ١٤٣٠ هـ، سنن ابن ماجة، ج٣، ص١٦)، وأبوداود(أبو داود، ١٤٣٠ هـ ، سنن أبي داود ، ج٣، ص٣٩)، وابن الجارود(ابن الجارود ، ١٤٢٨ هـ، المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ص١٤٣)، والنسائي(النسائي، ١٣٤٨ هـ، سنن النسائي،ج ٥، ص٣١)، والبيهقي(البيهقي، السنن الكبرى، ٨، ص٢٦٠)، واللفظ للبخاري ومسلم.

ثالثاً: حكم الألباني على الحديث:

صحيح ، وهو في الصحيحين(الألباني، تمام المنة، ص ٣٦٠)، وذكر أن الحديث جاء من طرق كثيرة عن شعبة وكلهم قالوا: " فأتاه أبي بصدقته "، غير ابن ماجه، فقال: " فأتيته بصدقة مالي"وهو من رواية وكيع عن شعبة، وهى عند أحمد في رواية له، غير أنه قال: " فأتيته بصدقة مال أبي"، وحكم الألباني في النهاية بأن رواية وكيع غير محفوظة(الألباني، إرواءالغليل،ج٣، ص ٣٤٥).

رابعاً: دراسة الحديث:

قال الباحث: الحديث أخرجه البخاري عن طريق(حفص بن عمر)، ومسلم عن طريق(مُعَاذ)، وأبو داود عن طريق(حفص بن عمر النمَري وأبي الوليد الطَّيالسي)، وابن جارود عن طريق(أبي داود)، والبيهقى عن طريق(أبي عمر).

جميعهم روَوا الحديث عن طريق (شعبة)بلفظ:((فأتاه أبي بصدقته))، ماعدا رواية ابن ماجة، فقد رواه عن طريق وكيع عن شعبة بلفظ:((فأتيته بصدقة مالي)).

خامساً: الحكم على الحديث:

الراجح رواية: ((فأتاه أبي بصدقته)) ، وهو متفق علي صحته، لأنه:

١- هو من رواية البخارى ومسلم.

٢- رواه عدد كثير من الرواة عن (شعبة) باللفظ ((فأتاه أبي بصدقته))، بعكس ما انفرد به ابن ماجة، فقد رواه عن طريق (وكيع) عن (شعبة))فقط بلفظ:((فأتيته بصدقة مالي)).

٣- رواية:((فأتيته بصدقة مالي)) هو ما انفرد به ابن ماجة، وانفرادات ابن ماجة تكلم عليها العلماء.

الخاتمة:

(النتائج والتوصيات):

النتائج:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فبعد أن منَّ الله عليَّ بإتمام هذه الدراسة، أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها، فيما يأتي:

١- إنَّ الألباني يعد من المجتهدين في الحديث، ولم يكن مقلداً فقد خالف المحدثين ممن سبقه.

٢- أكدت الدراسة أن منهج الألباني لا يختلف عن منهج المتقدمين، فهو لا يخالف قواعدهم ولا يُهمل أقوالهم يظهر ذلك من خلال استدراكاته وتعقباته.

٣- توصل الباحث إلى أن الألباني كثير التعقب على من سبقه من العلماء في كتابه (تمام المنة) ، أصاب في بعضها، وبعضها كان رأيه فيها مرجوحاً .

٤- تبين للباحث أنه ليس من الضرورة أن يكون دراسة المقارنة بغرض تخطئة اللاحق للسابق، بل قد يكون تتميماً له، أو استدراكاً عليه.

أهم التوصيات:

١- استكمال دراسة الأحكام الحديثية للألباني في كتابه (تمام المنة) في أبواب أخرى، كالطهارة والصلاة والصيام.

٢- توجيه الباحثين إلى الدراسة المقارنة التي تقوي مهارة الباحث لموازنة الأقوال والترجيح بينها، والتحقق من صحة الأقوال.

المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم:

١- ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧ هـ)، ١٢٧١ هـ، الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ، هند، ط١.

٢- ابن الجارود، عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧ هـ)، ١٤٢٨ هـ، المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، تح: أبو إسحاق الحويني، دار التقوى ، القاهرة، ط١.

٣- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ١٤٠١هـ، العلل المتناهية، تح: إرشاد الحق الأثري، العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط٢.

٤- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي(ت: ٥٩٧هـ)، ١٤٠٦هـ، الضعفاء والمتروكون، تح: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١.

٥- ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك (ت ٦٢٨ هـ)، ١٤١٧ هـ، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام،تح: د. الحسين آيت سعيد،دار طيبة، الرياض ،ط١.

٦- ابن النجار الحنبلي، تقي الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز(ت: ٩٧٢هـ)، ١٤١٨ هـ، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي - نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢.

٧- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، ١٣٩٣هـ، الثقات، وزارة المعارف ،هند، ط١.

٨- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، ١٤٢٠ هـ، المجروحين من المحدثين، تح: حمدي عبد المجيد السلفي ، دار الصميعي ، الرياض ، ط١.

٩- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، ١٤٠٦هـ، تقريب التهذيب، تح: محمد عوامة، دار الرشيد ، سوريا، ط١.

١٠- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: ٨٥٢)، ١٤٤٣ هـ ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط٣.

١١- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)، ١٣٢٥هـ، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١.

١٢- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦ هـ)، د.ت، المُحلَّى بالآثار، تح:د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر ، بيروت، د.ط.

١٣- ابن زنجويه، حميد بن مخلد بن قتيبة (ت: ٢٥١هـ)، ١٤٠٦هـ، الأموال، تح:د. شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط١.

١٤- ابن زنجويه، حميد بن مخلد بن قتيبة (ت :٢٥١هـ)، ١٤٠٦ هـ، الأموال، تح : د. شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط١.

١٥- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت: ٢٣٠ هـ)، ١٤٢١ هـ ، الطبقات الكبرى، تح: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.

١٦- ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد (ت: ٣٨٥ هـ)، ١٤٠٤هـ، تاريخ أسماء الثقات، تح: صبحي السامرائي ، دارالسلفية، الكويت، ط١.

١٧- ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ) ، ١٤١٨ هـ، الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١.

١٨- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء(ت: ٣٩٥هـ)، ١٣٩٩هـ ، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط.

١٩- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت:٧٥١)، ٢٠١٩م، الفروسية المحمدية، تح:زائد بن أحمد النشيري،دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط٤.

٢٠- ابن ماجة، محمد بن يزيد بن ماجة القزويني ت: ٢٧٣ هـ)، ١٤٣٠ هـ، سنن ابن ماجة، تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله،دار الرسالة العالمية، ط١.

٢١- ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي، (ت:٧١١هـ)، ١٤١٤ هـ.لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣.

٢٢- أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر (ت: ٣٦٩هـ) ، ١٤١٢هـ، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تح: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة ، بيروت،ط٢.

٢٣- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت:٢٧٥ هـ)، ١٤٣٠ هـ ، سنن أبي داود، تح: شعيب الأرنؤوط، محمدكامل قره بلل، دار الرسالة العالمية،ط١.

٢٤- أبو شادي إبراهيم الصادق، ١٤٢٨هـ، إختيارات فقهية للإمام الألباني، دار الغد الجديد، القاهرة، ط١.

٢٥- أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم(ت: ١٤٠٣هـ)، د.ت، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث دار الفكر العربي، د.ط.

٢٦- أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، د.ت، الأموال، تح:خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، د.ط.

٢٧- أبو نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت: ٤٣٠هـ)، ١٤١٠ هـ، تاريخ أصبهان(أخبار أصبهان)، تح: سيد كسروي حسن ، الكتب العلمية ، بيروت، ط١.

٢٨- أبوداود ، سليمان ابن الأشعث بن إسحاق(ت: ٢٧٥هـ)، ١٤٢٠ هـ، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود، تح: أبي معاذ طارق بن عوض ، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١.

٢٩- أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، ١٤٢٢ هـ، العلل ومعرفة الرجال، تح: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني, الرياض، ط٢.

٣٠- أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١ هـ)، ١٤٢١ هـ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد – وآخرون ، مؤسسة الرسالة، ط١.
٣١- الأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله (ت: ٥٨١ هـ)، ١٤١٦ هـ، الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، تح: حمدي السلفي -صبحي السامرائي، دار الرشد ، الرياض، د.ط.
٣٢- الألباني ، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح (ت: ١٤٢٠ هـ)، ١٤٠٥ هـ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي ، بيروت، ط٢.
٣٣- الألباني ، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح (ت: ١٤٢٠ هـ)، تمام المنة في التعليق على فقه السنة الألباني ، ٢٠٠٥م، دار الراية، الرياض، ط٥.
٣٤- الألباني محمد ناصر الدين بن الحاج نوح (ت: ١٤٢٠ هـ)، ١٤١٢ هـ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، مكتبة المعارف، الرياض،ط١.
٣٥- الألباني محمد ناصر الدين بن الحاج نوح (ت: ١٤٢٠هـ)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، ط١.
٣٦- الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم(ت: ٦٣١هـ) ، ١٤٠٢ هـ، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢.
٣٧- إياد محمد الشامي، ١٤٣٠هـ ، آراء الإمام الألباني ، الدارالأثرية، عَمّان ، ط١.
٣٨- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت ٢٥٦ هـ)، ١٤٤٠ هـ، التاريخ الكبير، تح : محمد بن صالح بن محمد الدباسي ، المتميز للطباعة والنشر، الرياض، ط١.
٣٩- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت:٢٥٦هـ)، د.ت، صحيح البخاري، الطبعة السلطانية، مصر، د.ط.
٤٠- البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، (ت: ٤٢٥هـ)، ١٤٠٤هـ، سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجي عنه)، تح:عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، ط١.
٤١- البغوي، حسين بن مسعود بن محمد بن الفراء(ت: ٥١٦ هـ)، ١٤٠٣ هـ، شرح السنة ، تح: شعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢.
٤٢- البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم(ت: ٨٤٠هـ)، ١٤٢٠ هـ، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، دار الوطن ، الرياض ، ط١.
٤٣- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت:٤٥٨ هـ)، ١٤٣٢ هـ، السنن الكبير، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي،مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، القاهرة، ط١.
٤٤- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت: ٤٥٨هـ)، ١٤٢٣هـ، شعب الايمان، تح: مختار أحمد الندوي ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١.
٤٥- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى (ت: ٢٧٩ هـ)، ١٤٠٩هـ، علل الترمذي الكبير،تح: صبحي السامرائي أبو المعاطي ، عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية ، بيروت، ط١.
٤٦- الحارث بن أبي أسامة (ت:٢٨٢ هـ)، ١٤١٣هـ، مسند الحارث(بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تح: د. حسين أحمد صالح الباكري،مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ،المدينة المنورة، ط١.
٤٧- الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أَحمد بن إسحاق النيسابوري (ت: ٣٧٨ هـ)، ١٤٣٦ هـ، الأسامي والكنى، تح: محمد بن علي الأَزهري، دار الفاروق ، القاهرة ، ط١.
٤٨- الحاكم النيسابوري ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه(ت ٤٠٥ هـ)، ١٣٣٩ هـ، تلخيص تاريخ نيسابور، تح: د. بهمن كريمي ، طهران، مكتبة ابن سينا ، طهران، د.ط.
٤٩- الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، ١٤١١هـ، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١.
٥٠- الحميدي، عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله (ت: ٢١٩هـ)، ١٩٩٦م، مسند الحميدي، تح: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، دار السقا، دمشق، ط١.
٥١- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت: ٤٦٣هـ)، ١٤٢٢ هـ، تاريخ بغداد، تح: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط١.
٥٢- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (ت: ٣٨٥هـ)، ١٤٠٣ هـ، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري،مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د.ط.
٥٣- الدهلوي، عبدالحق بن سيف الدين بن سعد الله (ت: ١٠٥٢هـ)، ١٤٠٦هـ ، مقدمة في أصول الحديث، تح: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية،بيروت، ط٢.
٥٤- الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، ١٤١٢هـ، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تح: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت ، ط١.
٥٥- الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨ هـ)، ١٤٢٧ هـ، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، د.ط.
٥٦- الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز(ت ٧٤٨هـ)، ١٤١٣ هـ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح:عوامة أحمد ، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١.
٥٧- الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨ هـ)، ١٤٣٩ هـ ، الموقظة، تح : أحمد بن شهاب حامد، دار ركائز ، الكويت، ط١.
٥٨- الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨ هـ)، ١٣٨٧ هـ ، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تح:حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة ،مكة، ط٢.
٥٩- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨ هـ)، ١٣٨٢ هـ ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال،تح: علي محمد البجاوي ، دار المعرفة بيروت ، ط١.
٦٠- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، د.ت، المغني في الضعفاء، تح: د. نور الدين عتر، د.ط.
٦١- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: ٩٠٢هـ) ، ١٤١٤ هـ، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تح: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١
٦٢- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: ٩٠٢هـ)، ٢٠٠١م، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، تح:أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١.
٦٣- سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧ هـ)، ١٤١٧هـ، تح: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، ط١.
٦٤- الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (ت:٢٠٤ هـ)، ١٤٠٣ هـ ، الأُم، دار الفكر ، بيروت، ط٢.
٦٥- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله(ت: ١٢٥٠هـ)، ١٤١٩هـ ، إرشاد الفُحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي ، دمشق ، ط١.
٦٦- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: ٣٦٠هـ)، د.ت، المعجم الأوسط، تح: طارق بن عوض الله بن محمد - عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، ط١.
٦٧- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب(ت: ٣٦٠هـ)، ١٤١٦ هـ ، المعجم الصغير، تح: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي , دار عمار ، بيروت، ط١.
٦٨- الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود (ت: ٢٠٤ هـ)، ١٤١٩ هـ ، مسند أبي داود الطيالسي، تح:د. محمد بن عبد المحسن التركي،دار هجر ، مصر، ط١.
٦٩- عبد الرحمن بن محمد بن صالح العيزري، ١٤٢٥هـ، جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية، ط١.
٧٠- العجلوني، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي (ت: ١١٦٢هـ)، ١٤٢٠هـ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، تح: عبد الحميد بن أحمد، المكتبة العصرية، ط١.
٧١- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح (ت: ٢٦١هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، ١٤٠٥هـ، تح: العليم عبد العظيم البستوي ،مكتبة الدار ، المدينة المنورة ط١.
٧٢- عصام بن موسى، ١٤٢٣هـ، محدث العصر الإمام محمد ناصرالدين الألباني كما عرفته، دار الصِّديق، السعودية، ط١.
٧٣- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب(ت: ٨١٧هـ)، ١٤٢٦ هـ، القاموس المحيط،، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٨.
٧٤- القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي (ت: ٤٥٤ هـ)، ١٤٠٧هـ، مسند الشهاب، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي ،مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢.
٧٥- محمد بن ابرهيم الشيخ، ١٤٠٧هـ، حياة الألباني واثاره وثناء العلماء عليه، مكتبة السرّاوي، القاهرة، ط١.
٧٦- محمد مصطفى المجذوب، ١٩٩٢م، علماء ومفكرون عرفتهم، دار الشواف، ط٤.
٧٧- مسلم بن الحجاج ، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري(ت:٢٦١هـ)، ١٤٠٤ هـ، الكنى والأسماء، تح: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١.

٧٨- مسلم بن الحجاج ، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري(ت:٢٦١هـ)، د.ت، صحيح مسلم، تح:محمد ذهني أفندي - إسماعيل بن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي- أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفرانبوليوي- أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامرة – تركيا، د.ط.
٧٩- مغلطاي، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت: ٧٦٢ هـ)، ٢٠١١ م، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط١.
٨٠- المقدسي، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (ت: ٥٠٧هـ)، ١٤١٩ هـ، أطراف الغرائب والأفرادمن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني ، تح: محمود محمد محمود حسن نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١.
٨١- النسائي، أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣ هـ)، ١٣٤٨ هـ ، سنن النسائي، المكتبة التجارية الكبرى، قاهرة، ط١.
٨٢- الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان (ت: ٨٠٧ هـ)، ١٤٢٢ هـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار طوق النجاة، بيروت، ط١.
٨٣- الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان (ت: ٨٠٧ هـ)، ١٣٩٩هـ، كشف الأستار عن زوائد البزار، تح:حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.

Available online at http://aran.garmian.edu.krd

Aran Journal for Language and Humanities

https://doi.org/10.24271/ARN.2025.01-01-33

The hadith rulings of Al-Albani in his book (Tammam Al-Manna) - the hadiths of zakat and the encouragement to perform them as a model - A comparative modern study

(بحث مستل من رسالة ماجستير)

Saman Mahmoud Darwish Ahmed [1]
Ibrahim Fattah Al-Qaradaghi [2]

Department of Islamic Studies, College of Islamic Sciences, University of Sulaymaniyah, Kurdistan Region – Iraq

Article Info

Received	**June , 2025**
Accepted	**July , 2025**
Published:	**August , 2025**

Keywords

Rulings - Hadith - Al-Albani - Tammam Al-Manna

Corresponding Author

Mahmoodsaman06@gmail.com
ibrahim.qadir@univsul.edu.iq

Abstract

Muhammad Nasir al-Din al-Albani is one of the contemporary scholars of hadith. He is distinguished by his extensive scholarly heritage and valuable research on various topics. His books number over two hundred, which demonstrates the breadth of his knowledge and the breadth of his insight. He has conducted numerous researches on hadith books, in which he has studied the chains of transmission and texts, examining them meticulously. He then issued his judgments on them based on what he found to be the truth of the matter, supporting the views of the earlier scholars and sometimes contradicting them.

The researcher chose one of Al-Albani's works, which is the book (Tamam Al-Minnah in the Commentary on the Book of Sunnah Jurisprudence by Sayyid Sabiq).

In his research, the researcher tried to define some terms, and write a translation of Al-Albani and a translation of his book (Tamam Al-Minnah).

Al-Albani in his book (Tamam al-Minnah in the commentary on the book Fiqh al-Sunnah) by citing the hadith rulings on some hadiths, including the hadiths on the obligation of zakat and the encouragement to pay it. The researcher followed the hadith rulings issued by al-Albani and compared them with others and pointed out matters related to that, naming his study (Al-Albani's hadith rulings in his book (Tamam al-Minnah) - the hadiths on zakat and the encouragement to pay it as a model - a comparative hadith study.